I-NAP 1325
Initiative

مؤتمر المجتمع المدني

اجتماع المتابعة على التقدم المحرز في كتابة مسودة الخطة الوطنية الثانية للعراق لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في ضوء أجندة المرأة السلام والأمن

٢٦ ايلول ٢٠٢٠, بغداد

المخرجات

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

UNITED NATIONS

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

تـم عقـد مؤتمـر المجتمع المدني لمتابعة خطـة العمل الوطنية الثانية للعراق (NAP) لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (UNSCR) للمـرأة والسـلام والامـن في ضوء أجندة المرأة والسـلام والأمن ووباء كورونـا COVID-19 وبتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٢٠ في بغداد بمشاركة أكثر من ٦٥ ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني (CSOs) ومؤسسات الحكومة العراقية. تم تنظيم المؤتمر من قبل تحالف ١٣٢٥ وبدعـم مـن المبـادرة النسـوية الأورو-متوسـطية في إطـار مـشروع "مـدد للنسـاء" الممـول مـن قبـل الاتحـاد الأوروبي مـن خـلال الصنـدوق الائتـماني الإقليمـي للاتحـاد الأوروبي والمتمثـل بصنـدوق مـدد التابـع للاتحـاد الأوروبي. شـاركت في رعايـة الاجتـماع بعثـة الأمـم المتحـدة لمسـاعدة العـراق (يونامـي). كان الهـدف الرئيـسي هـو متابعـة التقـدم المحـرز في تطويـر خطـة العمـل الوطنيـة الثانيـة منـذ المؤتمـر الوطنـي للمجتمـع المـدني في شـباط ٢٠٢٠ ودعـم تبنـي الخطـة وتنفيذهـا. بالاضافـة الى ذلـك تمـت مناقشـة تأثير جائحـة كورونـا Covid-19 على النسـاء وتم ذكـر شرح عن توصيات لأجراءات حساسـة للنـوع الاجتماعي في الاستجابة الوطنية.

قـدم الاجتـماع منصـة لحـوار مفتـوح وبنـاء بـين منظـمات المجتمـع المـدني والشـبكات والتحالفـات الرئيسـية والمنظـمات المجتمعيـة المشـاركة مـن مختلـف محافظـات العـراق ومـن بـين هـذه الكيانـات لدينـا شـبكة النسـاء العراقيـات ،شـبكة صوتهـا و شـبكة التنميـة المسـتدامة و شـبكة المسـتقبل للديمقراطيـة العراقيـة و ودائـرة تمكـين المـرأة العراقيـة في الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء وممثلـون عـن دائـرة المنظـمات غـير الحكوميـة وقسـم السياسـات ومديريـة حمايـة الأسرة والطفـل والشرطـة المجتمعيـة في وزارة الداخليـة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان وكذلك ممثلين من المحافظات والمجالس المحلية.

رحبـت المنسـقة تحالـف ١٣٢٥ السـيدة سـوزان عـارف بالمشـاركين بعـد النشـيد الوطنـي العراقـي في الافتتـاح وأعربـت عـن امتنـان تحالـف ١٣٢٥ للمبـادرة النسـوية الأورو-متوسـطية بالاضافـة الى الاتحـاد الأوروبي وصنـدوق الاتحـاد الأوروبي مدد وبعثـة الأمم المتحدة لمسـاعدة العراق على دعمهم المسـتمر لتحالف ١٣٢٥ وعملهم المهم في متابعة خطة العمل الوطنية العراقية ١٣٢٥. وسـلطت السـيدة عارف الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية للتحالف ١٣٢٥ في تطوير وتنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى ١٣٢٥ ثم قامت بالاشارة للحضور بالهـدف مـن الاجتـماع وهـو مناقشـة التقـدم المحرز في المسـودة الثانيـة لخطة العمـل الوطنية ١٣٢٥ في ضـوء توصيات المؤتمـر الوطني للمجتمـع المـدني في شـباط ٢٠٢٠ والاسـتجابة لأزمـة كورونا COVID-19 بالإضافـة إلى دور المجتمع المدني والمجتمعـات المحلية في دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للعراق ١٣٢٥.

عـبّرت المديـرة العامـة لدائـرة تمكـين المـرأة في الامانـة العامـة لمجلـس الـوزراء الدكتـورة ابتسـام عزيـز عـن تقديرهـا لتحالف ١٣٢٥ لجهودهم المسـتمرة في متابعة وتنفيـذ خطـة العمـل الوطنية ١٣٢٥. وأكـدت أنه " **تم تشـكيل فريـق مـن دائـرة تمكـين المـرأة لتنسـيق تطويـر خطـة العمـل الوطنيـة كجـزء مـن السياسـة الوطنية الشاملة لتمكين المرأة العراقية (٢٠٢١-٢٠٢٤) بناءً على توصيات مؤتمر أربيل للمجتمع المدني**".

وقـد رحبـت المستشـارة الاقـدم للنـوع الاجتماعـي في بعثـة الأمـم المتحـدة لمسـاعدة العـراق السـيدة عايـدا مويمـا بالمشـاركين مـن خـلال مشـاركتها عـبر الإنترنـت. وأكـدت عـلى دعـم البعثـة المسـتمر لتنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة ١٣٢٥ وأثنـت عـلى عمـل التحالـف. وشـددت السـيدة مويمـا عـلى الإشـارة ايجابـاً أن آراء واهتمامـات المجتمـع المـدني قـد تـم الاسـتماع إليهـا وأن الحـوار بـين الحكومـة والمجتمـع المـدني كان حـوار مثمـر. "**انـه لمـن الـضروري وجـود التنسـيق والتعـاون في الرصـد والإبـلاغ عـن خطـة العمـل الوطنيـة والسياسـة الوطنيـة لتجنـب ازدواجيـة الجهـود. يسـعدنا أن نشـير الى ان دائـرة تمكـين المـرأة تنسـق الجهـود مـع الاطـراف المختلفـة في هـذا المجـال وهـذا أمـر يسـتحق الثناء ويجب دعمه.**"

السياسة الوطنية لتمكين النساء العراقيات (٢٠٢١-٢٠٢٤)

قدمت الدكتورة ابتسام عزيز وفريقها عرضا مفصلا للسياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية (٢٠٢١-٢٠٢٤) خلال **الجلسة الأولى** وهي إطار عام ومظلة لجميع البرامج المخصصة للمرأة العراقية لتلبية احتياجاتها ودعمهن من ناحية حقوق الانسان. تهدف السياسة إلى توحيد الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة وتزويدها بإطار مؤسساتي رصين وشامل ومستدام. وبذلك ستعمل السياسة على الارتقاء بالعمل المؤسساتي الذي يلبي المتطلبات والمعايير الدولية لتحقيق نموذج متقدم في العالم العربي والمنطقة وبما يضمن ايفاء العراق لألتزامته الدولية وفق الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات. ستعمل السياسة الوطنية أيضًا على تسهيل المتابعة وعملية الرصد والتقييم كمظلة لضمان التنفيذ الفعال.

ان الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة مستمدة من أجندة المرأة والسلام والأمن وتغطي مجالات المشاركة والحماية والوقاية والانتعاش الاقتصادي بينما يظل إلغاء التشريعات التمييزية قضية شاملة تتجلى في جميع أنحاء هذه المجالات. يعتمد إطار التنفيذ على مبدأ التخطيط القائم على الهدف. يأخذ هذا الإطار في الاعتبار موارد وقدرات الجهات المعنية بالتنفيذ, والمساواة في توزيع الأنشطة حسب المحافظات والفئات الضعيفة مما يتيح التوطين (محلية العمل). وهذا يوفر صورة واضحة لآلية التنفيذ وتوزيع الأدوار من خلال مؤشرات قياس الأداء وضمن إطار زمني محدد. بالاضافة الى ذلك يوجد تصور للتنسيق بين أصحاب المصلحة الوطنيين وكيانات التنفيذ المحلية والجهات الداعمة الدولية والإقليمية.

بالاضافة الى ذلك يتم وضع مصادر وآليات التمويل على أساس معايير واضحة بما في ذلك تسلسل تمويل الأنشطة ذات الأولوية وتحديد الأطراف المسؤولة عن التنفيذ بالشراكة مع أصحاب المصلحة. تشمل مصادر التمويل المخصصات الحكومية ضمن الميزانية الاتحادية العامة للدولة وإنشاء صندوق ائتماني لسياسة تمكين المرأة يتم تمويله من خلال مساهمة من الحكومة العراقية مخصصة من الميزانية العامة للدولة والجهات المانحة الدولية والسفارات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاضافة الى القطاع الخاص والجهات المانحة المحلية. تتضمن السياسة الوطنية أيضًا خطة إعلامية تشرح السياسة للجمهور ,وتبرز الجوانب المهمة لعملية التنفيذ.

أعرب المشاركون عن تقديرهم خلال جلسة المناقشات على النظرفي توصيات المجتمع المدني الصادرة عن المؤتمر الوطني للمجتمع المدني الذي عقد في شباط ٢٠٢٠ في أربيل وذكرها في مسودة السياسة الوطنية وخطة تنفيذها. دعم المشاركون بالإجماع الأساس المنطقي اذي تحمله السياسة في فحواها و المستمد من أجندة المرأة السلام والذي يعطي إطارًا أوسع لتنفيذ حقوق المرأة مع احترام كل من ركائز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والسياق الخاص بالعراق. أكد ممثلو المجتمع المدني وفي هذا الصدد على اهمية الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني وشددوا على أن المستفيدين من هذه السياسة هم المجتمعات الأكثر ضعفاً والأكثر فقراً وستبقى الاولوية لهم. وحظي منهج السياسة الوطنية على الثناء من قبل المؤتمر حيث "يوحّد كل الجهود في هذا المجال المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل النهوض بواقع المرأة ودعمها وتمكينها وتعزيز دور النساء في المجتمع ".

الاستنتاجات

- نظرت السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية في توصيات مؤتمر المجتمع المدني في شباط ٢٠٢٠ في أربيل.
- أعتمدت خطة التنفيذ في السياسة بمراجعة وجمع الركائز التي تتناول جميع المجالات: المشاركة والحماية والوقاية والانتعاش الاقتصادي بالاضافة الى التشريعات.
- هناك تركيز واضح على آلية الرصد والتقييم التي تم التوصية بها خلال مؤتمر شباط بناءً على توصيات التقرير الوطني حول خطة العمل الوطنية الأولى.
- تتضمن السياسة خطة إعلامية ذات أهداف وإجراءات واضحة.
- هناك آليات تمويل واضحة تجمع بين مصادر التمويل الموصى بها: الجهود الوزارية وميزانية الدولة والقطاع الخاص والدعم الدولي.
- حصلت المديرية على الثناء لقيادتها في تطوير السياسة الوطنية وللتنسيق الفعال والمستمر مع المحافظات ومنظمات المجتمع المدني.

جائحة كورونا واثره على النساء

خلال الجلسة الثانية التي أدارتها السيدة ويليت كوركيس والسيدة فاتن الحلفي من المفوضية العليا لحقوق الإنسان والسيدة فريال الكعبي من سكرتارية تحالف ١٣٢٥ تم مناقشة تأثير جائحة كورونا Covid-19 على المجتمع برمته وعلى النساء خصوصاً وكيفية ضمان استجابة شاملة تراعي النوع الاجتماعي لهذه الأزمات في البرامج الوطنية. ان حوالي ٧٠ ٪ من العمال الذين يتعرضون بشكل كبير للفيروس في القطاع الصحي والاجتماعي وخدمات التنظيف وخدمات المساعدة الشخصية هم من النساء وفقًا لمنظمة الصحة العالمية . يضع فقدان فرص الحصول على الدخل وإغلاق المدارس والحجر المنزلي عبئًا إضافيًا على عاتق النساء اللائي يعانين تقليديًا من المسؤوليات غير المتكافئة في المنزل وعدم المساواة في الوصول إلى سوق العمل الرسمي. تصاعد العنف ضد النساء والفتيات وخاصة العنف المنزلي بسبب اجراءات الإغلاق والذي ادى الى تعليق الخدمات و خلق صعوبات إضافية. ناقش المشاركون الوضع في العراق وقدموا توصيات للتدابير والإجراءات التي يجب مراعاتها وإدراجها في السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية كمظلة لجميع البرامج الوطنية المخصصة للمرأة العراقية.

توصيات للأجرائات المتعلقة بفايروس كورونا Covid-19 في السياسة الوطنية

الإنعاش الاقتصادي

- تطبيق تحليلات النوع الاجتماعي في تبني اجرائات التعافي من فيروس كورونا والتعلم من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية الماره سابقاً على النساء.
- إسناد اجرائات التعافي الاقتصادي والإعانات إلى تقييم مبني على النوع الاجتماعي لتأثير الوباء بما في ذلك الحواجز التي تفرضها الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية المبنية على النوع الاجتماعي على المرأة.
- معالجة مسألة القطاع غير الرسمي من خلال النظر في حد أدنى مناسب للأجور ومؤهل كفاية للحصول على الضمان الاجتماعي لجميع أشكال العمالة غير القياسية.
- التخطيط والاستثمار في خدمات رعاية الأطفال ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها.
- الاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع نسب البطالة كتأثير من فيروس كورونا وخطة الدعم المالي للأسر التي تعولها نساء والأمهات العازبات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأمين ضمان الوصول إلى الوظائف والحماية الاجتماعية والصحية للاجئات والنازحات.

الحماية والوقاية

- على الدائرة توفير تحليل منتظم للنوع الاجتماعي ليتم دمجه في التأهب المؤسساتي والاستجابة للأزمة وفترة ما بعد الأزمة لتحسين المساواة في الاستجابة في مجال الرعاية الصحية والوقاية من العنف ضد النساء والفتيات.
- ضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية أثناء جائحة كورونا Covid-١٩ للنساء من الفئات الأكثر ضعفاً مثل النازحات في القرى والمناطق النائية.
- ضمان استمرارية خدمات الدعم النفسي وخطوط المساعدة والاستشارات القانونية عبر الإنترنت لضحايا العنف ضد النساء والفتيات أثناء فترات حظر التجول وما بعدها على المستويين الوطني والمحلي ونشر المعلومات فور توفرها.

الحماية القانونية

- التعامل مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات كأولوية بالنسبة للتدابير الحكومية لمعالجة تأثير كورونا على النساء وطرح قانون العنف الأسري على وجه السرعة لامراره والتأكد من اتخاذ تدابير الحماية على الفور وتخصيص الموارد.

المشاركة

- تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار المرتبط بأزمة كورونا COVID-19 في جميع المجالات (الصحة والتعليم والسياسة).
- تعزيز دور المرأة في إدارة الأزمات. ومن اجل لهذا الهدف يجب القيام بالاتي:
- التدابير الإيجابية التي يتعين اتخاذها لزيادة تمثيل المرأة في هياكل صنع القرار الوطنية التي تتعامل مع وباء كورونا COVID-١٩ لضمان تمثيل نضرة متساوية في النوع الاجتماعي في قرارات الرعاية الصحية.
- تتم استشارة المنظمات النسوية وأخذ تحليلاتها وتوصياتها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستجابة للوباء.

دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في توطين خطة العمل

ناقشت **الجلسة الثالثة** التي أدارتها السيدة بتول الداغر الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في توطين خطة العمل الوطنية ١٣٢٥ والتحديات التي تواجه تنفيذ الأنشطة. وكان هنالك مدخلات من قبل السيدة منسقة شبكة النساء العراقيات أمل كباشي والسيدة منى الهلالي والسيدة سوزان صفر والسيد مناف العاني من تحالف ١٣٢٥ والسيدة نور نبي من منظمة منتدى نساء الأقليات.

أثار المتحدثون تحديات مختلفة تقف امام تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المرتبطة باحتياجات المرأة وحقوقها وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية لتكييف قانون العنف الأسري لمعرفة مرتكبي جرائم النوع الاجتماعي وخاصة العنف الجنسي. في هذا الصدد على سبيل المثال لا تزال التدابير والآليات لتعويض الناجين من الإيزيديات من العنف الجنسي غير متوفرة. إن دور البرلمانيات حاسم لتحقيق هذه الغاية. إن تعاون المنظمات النسوية مع النساء البرلمانيات لدعم وتعزيز هذه القضية أمر أساسي.

يواصل المجتمع المدني مراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية وبالرغم من ذلك فإن هذا العمل يبدو مبعثراً. إن تحالف ١٣٢٥ جاهز للاستثمار في تحسين التنسيق وإنشاء آلية للمتابعة والرصد والتقييم من جانب المجتمع المدني ولتوفير الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمجتمعات المحلية مما سيعزز الوعي والمعرفة والقدرات الأوسع نطاقًا لتنفيذ السياسة الوطنية تمكين المرأة لصالح جميع النساء في العراق.

الاستنتاجات

- العمل على أجندة المرأة والسلام والأمن يحتاج إلى شراكة منظمة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وآليات تعزز من وسائل الاتصال بين الطرفين وتخصيص الموارد والتمويل الكافي.
- يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم النساء البرلمانيات لتبني تشريعات خاصة بحقوق المرأة لا سيما فيما يتعلق بمكافحة العنف الأسري.
- يجب تضمين تدابير المسائلة والتعويض لضحايا العنف الجنسي ولا سيما تعويض النساء الإيزيديات الناجيات من العنف الجنسي في إطار السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية.
- تحالف ١٣٢٥ مستعد لتقديم الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني لمتابعة تنفيذ السياسة الوطنية وتنظيم آلية مستقلة لرصد وتقييم المجتمع المدني.

الاستنتاجات والتوصيات العامة

الاستنتاجات العامة

- السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية بمثابة المظلة الرئيسية للخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة. وهي مستمدة من أجندة المرأة والسلام والأمن وتعطي إطارًا أوسع لتنفيذ حقوق المرأة مع احترام كل من ركائز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والسياق الخاص بالعراق.
- تتضمن السياسة الوطنية المحاور التي تمت مناقشتها بالإضافة إلى آليه المتابعة والتقييم الموصى بها والخطة الإعلامية وآلية التمويل وآلية التوطين أثناء التنفيذ بالنظر إلى توصيات المؤتمر المدني الوطني الذي عقد في شباط ٢٠٢٠ في أربيل.
- توفر السياسة الوطنية منبراً لتوحيد جميع الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

توصيات عامة

- يجب اعتماد قانون مناهضة العنف الأسري على وجه السرعة وتعديل المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات في ضوء ازمة وباء كورونا الحالية و مع ورود تقارير عن زيادة حالات العنف ضد المرأة في المنزل.
- إدراج تدابير لمعالجة تبعات جائحة كورونا على النساء والفتيات في السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية وإيلاء اهتمام خاص للوصول إلى ودعم عمل المنظمات في المناطق النائية والنواحي وهو أمر ضروري لتوطين السياسة الوطنية مع خطتها التنفيذية.
- أن تتولى دائرة تمكين المرأة العراقية القيادة وتواصل التنسيق مع المحافظات والمجتمع المدني وتصبح المصدر الرئيسي لدعم القطاعات المختلفة.
- ستقوم دائرة تمكين المرأة وبالتنسيق مع عضوات البرلمان في رفع الوعي والتحشيد لتعديل التشريعات واعتماد الميزانيات المراعية للنوع الأجتماعي.
- ستقوم بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI) بتوفير دعم من الامم المتحدة يتمثل بمظلة لدعم السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية.
- سيقوم تحالف ١٣٢٥ بتنظيم آلية متابعة للمجتمع المدني لدعم تنفيذ السياسة الوطنية.

مؤتمر المجتمع المدني

متابعة مسودة الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في ضوء أجندة المرأة السلام والأمن وجائحة فايروس كورونا

٢٦ ايلول ٢٠٢٠, بغداد